A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة البرنامج

الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة

روما، 7–11 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

معلومات محدثة عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإحصاءات بالنسبة إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة واللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Pietro Gennari

كبير الإحصائيين

الهاتف: 535999 06570 39+

البريد الإلكتروني: Pietro.Gennari@fao.org

الموجز

- اقترحت منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)، في مايو/ أيار 2022، مجموعة من التنقيحات المنهجية لثلاثة مؤشرات من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحت رعايتها: المؤشر 2-5-1-ب بشأن صون الموارد الوراثية الحيوانية؛ والمؤشر 5-أ-1 بشأن حصول المرأة على الأراضي الزراعية؛ والمؤشر 15-4-2 بشأن الغطاء الأخضر الجبلي. ووافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (فريق الخبراء المشترك بين الوكالات) على جميع التنقيحات الثلاثة في يوليو/ تموز 2022.
- سبق وأن تم نشر مجموعة بيانات محدثة عن المؤشر 5-أ-1 وفقًا للمنهجية المنقحة، لكنّ المنظمة تعمل الآن على إعداد مجموعتي البيانات المحدثتين للمؤشرين 2-5-1-ب و15-4-2، وحدّدت تاريخ إصدارهما في ديسمبر/ كانون الأول 2022 ومارس/ آذار 2023 على التوالي.
- تعمل المنظمة بالتوازي مع ذلك أيضًا على إعداد اقتراحين لمؤشرين بديلين، في إطار هدف صريح يتمثل في توفير بديل مؤقت للإبلاغ عن المؤشرَين الرسميَين المقابلَين، نظرًا إلى ندرة البيانات الحالية. لذا اقترحت المنظمة في جلسة مغلقة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات انعقدت في أغسطس/ آب 2022، أن يتم استخدام مقياسَين بديلَين بشكل مؤقت لتسهيل الإبلاغ عن المؤشر 2-3-1 (إنتاجية عمل صغار منتجي الأغذية) والمؤشر 2-4-1 (الزراعة المنتجة والمستدامة).
- لا تزال المنظمة تنتظر تلقي آراء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات على اقتراحها. وقد تجري مناقشة هذا الاقتراح في الجلسة العامة الرسمية القادمة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات، المقرر عقدها في الفترة من 7 إلى 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. وتقرّ المنظمة بأن البتّ في هذه المسألة قد يستغرق وقتًا أطول من المتوقع، نظرًا إلى طبيعة الطلب الجديدة والحساسة، ونظرًا لما لذلك من تداعيات محتملة على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي لم يتم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ.

التوجيهات المطلوبة من لجنة البرنامج

- إن لجنة البرنامج مدعوة إلى الأخذ علمًا بالمعلومات المقدمة في هذه الوثيقة.

مسودة المشورة

إنّ اللجنة:

- **رحّبت بالتحديث المتاح بشأن عمل المنظمة في مجال الإحصاءات بالنسبة إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما التنقيحات المنهجية التي وافق عليها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات في يوليو/ تموز 2022؛**
- **وأخذت علمًا بالمؤشرات البديلة التي اقترحتها المنظمة وباستخدامها المرجو كحلّ مؤقت لسدّ الثغرات؛**

- **وأشادت بالتقارير المنتظمة المقدّمة إلى الأجهزة الرئاسية المعنية، والموجزات غير الرسمية والرسمية للأعضاء بشأن عمل المنظمة في مجال الإحصاءات، ولا سيما مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وشجّعت الإدارة على الاستمرار في هذه الممارسة الشفافة والشاملة.**

أوّلًا – معلومات محدثة عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الإحصاءات بالنسبة إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة واللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة

1- تلخص هذه الوثيقة أحدث أعمال المنظمة لتطوير المنهجية في ما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المختارة تحت رعايتها وكذلك مشاركة المنظمة مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات الذي أنشأته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، بهدف الحصول على موافقتها على "عمليات تنقيح" منهجية محددة أو اقتراحات لمؤشرات "بديلة".

ألف- التنقيحات المنهجية التي اقترحتها المنظمة على فريق الخبراء المشترك بين الوكالات في عام 2022

2- اقترحت المنظمة، خلال اجتماع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المنعقد في مايو/ أيار 2022، مجموعة من التنقيحات المنهجية لثلاثة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحت رعايتها، بهدف تعزيز متانة القياسات وزيادة أهميتها في ما يتعلق بمقاصد أهداف التنمية المستدامة. ووافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات رسميًا على الاقتراحات الثلاثة للمؤشرات 2-5-1-ب (صون الموارد الوراثية الحيوانية خارج الموقع)، والمؤشر 5-أ-1 (نفاذ المرأة إلى الأراضي)؛ والمؤشر 15-4-2 (الغطاء الأخضر الجبلي) في يوليو/ تموز 2022، وهي تتمثل في التغييرات التالية:

(1) المؤشر 2-5-1-ب: توسيع نطاقه ليشمل "السلالات العابرة للحدود"

3- يتمثل التنقيح المنهجي الذي اقترحته المنظمة للمؤشر 2-5-1-ب بشأن صون الموارد الوراثية الحيوانية في توسيع نطاق المؤشر الذي كان يقتصر سابقًا على "السلالات المحلية" (أي السلالات الموجودة في بلد واحد فقط)، ليشمل الآن أيضًا السلالات العابرة للحدود، أي السلالات الموجودة في أكثر من بلد واحد. وقد طلبت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة للمنظمة إجراء التنقيح في الأساس في دورتها العادية الثامنة عشرة (من 27 سبتمبر/ أيلول 2021 إلى 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2021) ومن ثم وافق عليه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات في يوليو/ تموز 2022.

4- وكان الأساس المنطقي لهذا التنقيح هو أن المؤشر 2-5-1-ب، بوصفه مقياسًا لحفظ الموارد الوراثية الحيوانية خارج موقعها، يجب أن يوفر تقييمًا شاملًا لمدى قيام البلدان بصون التنوع الوراثي الكلي المتاح للاستخدام في المستقبل، بما في ذلك السلالات المحلية والعابرة للحدود.

5- ومع أن المنهجية الأساسية للمؤشر لا تزال هي نفسها، وهي لا تفرض أي عبء إبلاغ إضافي على البلدان، فإن المؤشر يتماشى الآن جيدًا مع خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية والتي تغطي صراحةً السلالات المحلية والعابرة للحدود. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن يزداد مرتين عدد سلالات الثروة الحيوانية التي تتوفر عنها معلومات بمقدار الضعف، من 132 4 إلى 096 8.

6- وتعتزم المنظمة تقديم بيانات محدثة إلى قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة – بما يتماشى مع المنهجية المحسّنة – في ديسمبر/كانون الأول 2022. وبينما تتوافر البيانات القطرية الخاصة بالسلالات المحلية والعابرة للحدود بسهولة، فإن تجميع السلالات العابرة للحدود على المستويين الإقليمي والعالمي هو عملية أكثر تعقيدًا لأنها تتطلب على سبيل المثال الحرص على عدم تكرار السجلات.

(2) المؤشر 5–أ–1: منهجية مبسّطة وتغييران طفيفان

7- اقترحت المنظمة تنقيحين طفيفين للمؤشر 5–أ–1 بشأن حصول المرأة على الأراضي الزراعية، يزيدان معًا من تغطية المؤشر على المستوى القطري ويضفيان المزيد من الدقة والاتساق في مجموعة الوثائق المقبولة، مما يعزز تماشي المؤشر مع المقصد.

8- أولًا، يتوقع التنقيح أن يكون بالإمكان من الآن فصاعدًا حساب المؤشر أيضًا على أساس "ملكية/ حيازة الأراضي الزراعية المبلغ عنها ذاتيًا"، في مقابل المنهجية الأصلية التي كانت تتطلب ثلاثة معايير "موضوعية" إضافية: الملكية الموثقة؛ والحق في البيع؛ وحق التوريث. ويرجع ذلك إلى أن البلدان كانت مترددة بشكل عام في تعديل أدوات المسح الخاصة بها لجمع عناصر البيانات الضرورية لإنتاج المؤشر 5–أ–1، مما أدى إلى الحصول على معدل إبلاغ ضعيف. ومع التنقيح الجديد، ستتمكن المنظمة من الاستفادة من مجموعة من الدراسات الاستقصائية الدولية والإقليمية الموجودة (مسح قياس مستويات المعيشة، والدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات، ودراسات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا) التي تجمع معلومات جزئية فقط عن الملكيات غير الموثقة، لتوسيع تغطية المؤشر على المستوى القطري بشكل كبير.

9- ويستثني التنقيح الثاني للمؤشر 5–أ–1 عقود الإيجار القصيرة الأجل من قائمة الوثائق المعترف بها قانونًا للتحقق من الملكية و/ أو الحقوق المضمونة. وفيما كانت عقود الإيجار في البداية تؤخذ في الاعتبار توخيًا لزيادة المرونة في تقييم حقوق استخدام الأراضي في أنظمة الحيازة على اختلافها في جميع أنحاء العالم، لا يمكن القول إنها مماثلة لملكية الأراضي الزراعية (أو حقوق حيازتها المضمونة)، لأنها لا تخوّل المزارع استخدام الأرض كضمانة إضافية، ومن غير المرجح أن تتيح الاستثمار في تحسينات طويلة الأجل، وبالتالي تمت إزالتها من قائمة الوثائق المعمول بها.

10- ووافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات على تنقيحَي المؤشر 5–أ–1 اللذين اقترحتهما المنظمة في يوليو/ تموز 2022، ومن ثم قدّمت المنظمة بيانات محدّثة – بما يتماشى مع المنهجية المحدّثة – إلى قاعدة البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في سبتمبر/ أيلول 2022.

(3) المؤشر 15–4–2: المؤشر الفرعي الجديد "15–4–2–ب" بشأن نسبة الأراضي الجبلية المتدهورة

11- في ما يتعلق بالمؤشر 15–4–2 بشأن الغطاء الأخضر الجبلي، اقترحت المنظمة ثلاثة تنقيحات منهجية قدّمتها إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات في عام 2022. ولم تكن تلك المرة الأولى التي تُنقّح فيها منهجية ذلك المؤشر، بل تشكّل تلك التنقيحات الثلاثة الجديدة تتويجًا لعملية بدأت في عام 2020 كان غرضها تحسين المؤشر، تحت رعاية مجموعة عمل متخصصة من بلدان متعددة. وحسّنت التنقيحات نوعية المؤشر وأهميته وقوته على النحو التالي:

12- أولًا، تم استحداث مؤشر فرعي لـ"نسبة الأراضي الجبلية المتدهورة" للتمكن من رصد صون النظم الإيكولوجية الجبلية على نحو أكثر شمولًا. ويستجيب التنقيح للمخاوف من أن توسع الغطاء الأخضر ليس بالضرورة دائمًا تطوّرًا جيدًا، لا سيما إذا كان بفعل تغير المناخ. وباعتماد منهجيات تعتمدها البلدان بالفعل في عمليات إبلاغ أخرى، سيقلّ عبء الإبلاغ على البلدان بفضل استحداث ذلك المؤشر الفرعي.

13- ثانيًا ونتيجة لذلك، سيحل تصنيف أنواع غطاء الأراضي وفقًا لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المعتمد في الأمم المتحدة محلّ تصنيف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المستخدم سابقًا. وتعدّ فئات تصنيف نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية أكثر دقة وملاءمة، وهو ما سيسمح بجعل المؤشر أكثر تفصيلًا ودقة، ويعزز قدرته على اكتشاف الدوافع المهمة الكامنة وراء تغير النظم الإيكولوجية الجبلية، كصون الأراضي أو بعض تداعيات تغير المناخ.

14- ثالثًا، ستُصنّف البيانات الآن وفق الأحزمة المناخية الأحيائية للجبال على النحو المحدد في Körner وآخرون (2011) وليس وفقًا للارتفاع فحسب، كما كان الحال سابقًا. ويسمح ذلك بإجراء مقارنة دولية أكثر اتساقًا من الناحية البيئية لقيم المؤشر، وجدير بالذكر أنه، بالإضافة إلى الارتفاع، يعدّ خط العرض كذلك عاملاً رئيسيًا في تحديد ظروف الحياة في الجبال.

15- وسبق أن قامت المنظمة بحساب القيم الافتراضية للبلدان للمؤشر 15-4-2 بما يتماشى مع المنهجية المحسنة. وبما أن تلك القيم تستند إلى بيانات الاستشعار عن بُعد المتاحة للعامة وليس على المصادر الوطنية الرسمية، تخطط المنظمة لإجراء عملية تشاور قطرية من أجل التماس إذن من البلدان لنشر هذه القيم. وتحقيقًا لهذه الغاية، أرسل مكتب كبير الإحصائيين في سبتمبر/ أيلول 2022 بلاغًا إلى جميع جهات الاتصال لدى المكاتب الإحصائية الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة لإبلاغها بالتنقيح وبعملية التشاور المقبلة، وطلب منها تعيين جهة تنسيق فنية وطنية لذلك المؤشر. ومن المرجح أن يتم تقديم مجموعات البيانات المحدثة المتعلقة بالمؤشر 15-4-2 إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في مارس/ آذار 2023. وفي غضون ذلك، تقوم المنظمة بتطوير مجموعة من الأدوات لمساعدة البلدان على حساب القيم الوطنية الخاصة بها التي ستتيح لها تغيير القيمة الافتراضية لدى المنظمة في المستقبل، بشرط أن تعتمد البلدان المنهجية المتفق عليها.

باء- الاستخدام المؤقت للحلول البديلة التي اقترحتها المنظمة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات في أغسطس/آب 2022

16- بالتوازي مع العمل على تنقيح منهجيات المؤشرات الحالية، تعمل المنظمة أيضًا على إعداد مقترحين لمؤشرين "بديلين"، بهدف صريح يتمثل في توفير بديل مؤقت للإبلاغ عن مؤشري أهداف التنمية المستدامة الرسميين المقابلين، نظرًا إلى ندرة البيانات الحالية. وهكذا، اقترحت المنظمة في جلسة مغلقة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات انعقدت في أغسطس/آب 2022، أن يتم استخدام مقياسين بديلين بشكل مؤقت لتسهيل الإبلاغ عن المؤشر 2-3-1 (إنتاجية عمل صغار منتجي الأغذية) والمؤشر 2-4-1 (الزراعة المنتجة والمستدامة)، وكلاهما يتمتع حاليًا بتغطية قطرية منخفضة للغاية. وأكدت المنظمة أن اقتراحي المؤشرين البديلين سيكونان حلاً مؤقتًا لسد الثغرات إلى أن تتمكن البلدان من إصدار المؤشرات الرسمية. ولم يعرب فريق الخبراء المشترك بين الوكالات عن موقف بشأن تلك المسألة في الاجتماع نفسه واقترح ضرورة إجراء مزيد من المشاورات.

(1) المؤشر 2-3-1: إنتاجية الأراضي كقياس بديل مؤقت بدلًا من إنتاجية العمل

17- تعتمد المنهجية الرسمية للمؤشر 2-3-1 على إنتاجية العمل من أجل معرفة إنتاجية صغار منتجي الأغذية في جميع القطاعات الفرعية للزراعة (بما في ذلك مصايد الأسماك والحراجة وتربية الأحياء المائية). ولكن قياس العمل في الزراعة

من الناحية العملية هو أمر معقد للغاية وينطوي على مخاطر عالية لارتكاب الأخطاء بسبب الانتشار الكبير للعمالة الموسمية والعمالة بدوام جزئي وعدم توفر مجموعات بيانات عن فترات متكررة. كما أن عمليات المسح الزراعية، التي تعد مصادر البيانات المفضلة للمؤشر 2-3-1، لا تجمع عادة بيانات مفصلة عن المدخلات المتعلقة بالعمل، وتقتصر فعليًا على المحاصيل والثروة الحيوانية. لذلك، مع أن إحدى المزايا النظرية لقياس إنتاجية العمل تتجلى في كونه يسمح بتغطية النطاق الكامل للأنشطة الزراعية، فذلك لم يكن ممكنًا من الناحية العملية، لأن أداة جمع البيانات الرئيسية لا تعالج غير المحاصيل والثروة الحيوانية.

18- ونظرًا إلى هذه التحديات، وعلى الرغم من العديد من مبادرات تنمية القدرات التي سبق أن أعدتها المنظمة لمساعدة البلدان، لم يتمكن سوى عدد قليل جدًا من البلدان من الإبلاغ عن هذا المؤشر حتى الآن. فالبيانات الوطنية عن مدخلات العمل التي تستخدمها الحيازات الزراعية مثلًا متاحة فقط لـ 14 من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. لذا اقترحت المنظمة استخدام إنتاجية الأراضي كمقياس بديل مؤقت للبلدان التي لا تزال غير قادرة على قياس إنتاجية العمل.

19- ومن وجهة نظر إحصائية، يُعدّ قياس إنتاجية الأراضي أقل صعوبة من قياس الإنتاجية لكل وحدة من وحدات وقت العمل كون البيانات عن الأراضي متاحة بسهولة أكبر. وقد أظهر التحليل التجريبي أن إنتاجية الأراضي ترتبط بمتوسط إنتاجية العمل. كما أن استخدام إنتاجية الأراضي لن يغير نطاق المؤشر (الذي سيستمر عمليًا في التركيز على المحاصيل والثروة الحيوانية) ولن يثقل كاهل البلدان بأي عبء إبلاغ إضافي. وتعد إنتاجية الأراضي بالفعل مقياسًا مقبولًا لمؤشرين آخرين من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (أحد المؤشرات الفرعية الإحدى عشر للمؤشر 2-4-1 وواحد من المؤشرات الفرعية الثلاثة للمؤشر 15-3-1).

(2) المؤشر 2-4-1: اقتراح مؤشر بديل يستند إلى المقاييس الوطنية المتاحة على نطاق واسع

20- جرى إطلاع لجنة البرنامج على آخر المستجدات بشأن التطورات المتعلقة بهذا المؤشر منذ أن حظي باهتمام خاص في دورتها الثامنة والعشرين بعد المائة. ومنذ قبول منهجية المؤشر الرسمي في عام 2018، كثفت المنظمة جهودها الرامية إلى تنمية القدرات لمساعدة البلدان في إعداد التقارير الوطنية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من الثغرات في البيانات، ومن غير المرجح أن يتم الإبلاغ عن المؤشر الرسمي قبل عام 2023 – وفقط من قِبل حفنة من البلدان.

21- ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة، بما في ذلك التعقيد المتأصل للمؤشر (الذي يتكون من 11 مؤشرًا فرعيًا)، وعدم وجود مصادر بيانات بديلة، وقلة تواتر المسوحات الزراعية في البلدان (التي تلقت ضربة إضافية بفعل جائحة كوفيد-19)، فضلًا عن تدني الوسائل التقنية والمالية لإدراج وحدة المؤشر 2-4-1 في عمليات المسح الزراعية الجديدة. لذا اقترحت المنظمة استخدام مؤشر بديل مؤقت قادر على إعطاء توجيهات جيدة عن تقدم البلدان نحو الزراعة المستدامة والمنتجة إلى أن تكون البلدان قادرة على إنتاج المؤشر الرسمي 2-4-1.

الخصائص الأساسية للبديل المقترح للمؤشر 2-4-1

22- يتكون البديل المقترح من مجموعة من ثمانية مقاييس ثابتة للاستدامة والإنتاجية في الزراعة، بناءً على الإحصاءات الوطنية المتاحة على نطاق واسع والمرتبطة بعملية إعداد التقارير السنوية للمنظمة (انظر الجدول 1 أدناه). وتعكس هذه المقاييس، إلى أقصى حد ممكن، المؤشرات الفرعية الخاصة بالمؤشر 2-4-1 (تم إسقاط مؤشر فرعي واحد من كل من الأبعاد الثلاثة بسبب عدم وجود مقياس مقابل متاح على نطاق واسع).

الجدول 1: المقاييس الثمانية التي يتألف منها المؤشر البديل المقترح وتغطيتها القطرية مقارنةً بالمؤشرات الفرعية المقابلة لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-4-1.

البُعد	المؤشر الفرعي 2-4-1	التغطية الوطنية للمؤشر 2-4-1	القياس البديل المقترح	التغطية الوطنية للمؤشر البديل
الاقتصادي	قيمة مخرجات المزرعة بالهكتار	%9	القيمة الإجمالية للإنتاج للهكتار	%96
الاقتصادي	آليات التخفيف من المخاطر	%8	تنويع الناتج الإجمالي	%96
البيئي	إدارة الأسمدة	%8	مستوى الأسمدة المستخدمة لكل هكتار	%82
البيئي	التباين في توفر المياه	%8	عنصر الزراعة في الإجهاد المائي (تصنيف المؤشر 6-4-2)	%90
البيئي	إدارة مبيدات الآفات	%6	استخدام مبيدات الآفات لكل هكتار	%81
البيئي	استخدام الممارسات الزراعية الداعمة للتنوع البيولوجي	%6	نسبة المساحة المخصصة للزراعة العضوية	%83
الاجتماعي	معدل الأجور في قطاع الزراعة	%8	القيمة المضافة الزراعية لكل عامل (رابط إلى المؤشر 2-3-2)	%72
الاجتماعي	المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في صفوف منتجي المحاصيل والثروة الحيوانية	%6	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي في المناطق الريفية (تصنيف المؤشر 1-1-1)	%47

23- تستند المقاييس المقترحة إلى العمل التحليلي الشامل الذي أجرته المنظمة طوال العامين الماضيين الذي أسفر عن وضع الإطار التحليلي المعنون "التقدم نحو الزراعة المستدامة" (Tubiello وآخرون، 2021). وسيتم تقييم المقاييس البديلة الثمانية من حيث تقدّمها أو تأخرها مقارنة بوضعها الحالي، بالاستناد إلى منهجية تقييم التقدم الإحصائي المعمول بها.

24- وسيكون المؤشر البديل حلًا مؤقتًا للبلدان لقياس التقدم المحرز نحو الزراعة المستدامة والمنتجة إلى حين توفر بيانات أفضل عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة الرسمي بفضل جهود تنمية القدرات المستمرة.

جيم- الخطوات التالية

25- كما ذكرنا سابقًا، وافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات على التنقيحات المنهجية الثلاثة للمؤشر 2-5-1-ب، والمؤشر 5-أ-1، والمؤشر 15-4-2 في يوليو/ تموز 2022، وأصبحت وثائق البيانات الوصفية المحدثة متاحة على كل من مستودع البيانات الوصفية العالمي وبوابة مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بالمنظمة. وبالتالي قدمت المنظمة في سبتمبر/ أيلول 2022 مجموعات بيانات محدثة للمؤشر 5-أ-1 إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ونُشرت البيانات بعد فترة وجيزة. وسيتم إصدار مجموعة بيانات محدثة للمؤشر 2-5-1-ب في ديسمبر/ كانون الأول 2022، في حين من المتوقع أن تصدر مجموعات البيانات المحدثة للمؤشر 15-4-2 في مارس/ آذار 2023. وبحلول مارس/ آذار 2023 أيضًا، ستعد المنظمة سردًا تحليليًا لتلخيص الاتجاهات العالمية والإقليمية الرئيسية للمؤشرات الثلاثة، سيتم استخدامه للإصدارات القادمة للتقرير المرحلي السنوي العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة والتقرير المرحلي للمنظمة بشأن أهداف التنمية المستدامة.

26- وفي ما يتعلق بالاقتراحين البديلين المتعلقين بالمؤشر 2-3-1 والمؤشر 2-4-1، لا تزال المنظمة تنتظر تلقي آراء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات. ومن الممكن أن يُناقش ذلك في الجلسة العامة الرسمية القادمة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات، المقرر عقدها في الفترة من 7 إلى 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. وتقر المنظمة بأن اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة قد يستغرق وقتًا أطول من المتوقع، نظرًا إلى طبيعة الطلب الجديدة والحرجة. فعلى سبيل المثال، قد تكون للاعتراف المبدئي بإمكانية اعتماد قياس بديل مؤقت ليحل محل المؤشر الرسمي تداعيات محتملة على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي لا يتم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ. وفي هذه الحالة قد يحيل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات القرار النهائي إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة.